

"البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت"

بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١^١

ترجمة موجزة

أولاً - مقدمة

أعدت بعثة صندوق النقد الدولي في ٩ مايو ٢٠١١ بياناً في ختام زيارتها لدولة الكويت^٢ يتضمن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعد في وقت لاحق لمناقشته من قِبَل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام ٢٠١١ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. ويتناول البيان الختامي ثلاثة محاور رئيسية، يستعرض المحور الأول التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت، ويتناول المحور الثاني توقعات البعثة بشأن أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١١ والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، في حين يستعرض المحور الأخير مناقشة السياسات الاقتصادية، وإصلاح المالية العامة، واستراتيجية النمو المستدام والاستقرار المالي. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

ثانياً - التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت

- يشير البيان الختامي إلى تعافي أداء القطاع غير النفطي، ويُقدَّر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٠ بنحو ٣.٣% (٣.٢% للقطاع النفطي، و٣.٤% للقطاع غير النفطي) بعد انكماشه بنحو -٤.٥% في عام ٢٠٠٩ (-١١.٣% للنفطي، و-٠.١% لغير النفطي). وقد تم تمويل معظم ذلك النمو من الإنفاق الحكومي، في حين

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يُشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

^٢ قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من ٢٧ إبريل لغاية ٩ مايو ٢٠١١، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١.

كانت الزيادة في الإقراض المصرفي للقطاع الخاص محدودة، مع نمو القروض المقدّمة للقطاعات المنتجة (الصناعة، والخدمات، والتجارة) بنحو ٣.٣% يقابله انخفاض أقل في الائتمان للقطاعين العقاري والمالي. وقد كان للاضطرابات الإقليمية تأثير واضح على الأسعار في سوق الأسهم على غرار البلدان الأخرى في المنطقة. فقد تراجعت أسعار الأسهم في جميع قطاعات السوق منذ أواخر يناير ٢٠١١، كما انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة تزيد على ٦% منذ بداية العام حتى نهاية تعاملات ٥ مايو ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، ازداد إنتاج دولة الكويت من النفط للمساعدة في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية.

- يشير البيان إلى أنّ السياسة المالية كانت توسعية، حيث يُقدّر زيادة الإنفاق الحكومي للسنة المالية ٢٠١١/١٠ بنحو ٢١.٥%، مع تسارع الإنفاق في النصف الثاني من تلك السنة المالية، ويُعزى نصف الزيادة المشار إليها إلى المنحة الأميرية الأخيرة. وقد عزز ارتفاع أسعار النفط العالمية الإيرادات النفطية لدولة الكويت، حيث ارتفعت عائدات الصادرات النفطية بنسبة ١٩% مقارنةً بالسنة المالية السابقة. هذا، ومن المتوقع أن تشكل الفوائض المالية الداخلية والخارجية في عام ٢٠١٠ ما نسبته ٢١% و ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي مقارنةً بما نسبته ٢٨% و ٢٤% في عام ٢٠٠٩ على الترتيب.

- يشير البيان إلى أن ارتفاع معدل التضخم في عام ٢٠١٠ جاء أساساً كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، حيث بلغ متوسط معدل التضخم للمواد الغذائية في الكويت في عام ٢٠١٠ نحو ٨.٥% مقارنةً بنحو ٣.٢٥% في عام ٢٠٠٩، وقد تم تخفيف أثر ذلك الارتفاع في معدل التضخم على المواطنين الكويتيين من خلال التحويلات الحكومية. هذا، وقد بقي معدل التضخم على المواد غير الغذائية منخفضاً في حدود ٣% في عام ٢٠١٠ مما يعكس الزيادة المعتدلة في الإيجارات.

- يشير البيان إلى تحسن ربحية ورسملة البنوك مقابل استمرار تحقيق قطاع شركات الاستثمار للخسائر، حيث ازدادت أرباح البنوك المحلية بنسبة ٧٠% في عام ٢٠١٠ مع مواصلة تعزيز رؤوس أموالها، كما أن نمو الأرباح وزيادة التوقعات بالمشاركة الكبيرة

للبنوك في تمويل المشاريع في إطار خطة التنمية زاد أسعار أسهم البنوك بنسبة تزيد عن ٤٠% في عام ٢٠١٠ (بالمقارنة مع انخفاض بسيط في المؤشر العام للأسعار في ذلك العام). واستمرت خلال عام ٢٠١٠ معاناة شركات الاستثمار، حيث حققت في المتوسط خسائر في ذلك العام، وإن كانت أدنى من متوسط الخسائر في عام ٢٠٠٩، ولا تزال جهود إعادة هيكلة ديون بعض شركات الاستثمار دون نتيجة.

- تحسّن أداء قطاع الشركات غير المالية في عام ٢٠١٠. وكان الاتجاه في سوق العقار الاستثماري والعقار السكني إيجابياً، في حين أن قطاع العقار التجاري لديه فائض كبير في المعروض. هذا، وقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في أوائل عام ٢٠١١ عن إنشاء محافظة بقيمة بليون دينار (٣.٦ بليون دولار أو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لعام ٢٠١١) وذلك للاستثمار في سوق العقار التجاري المحلي، مما قد يؤدي إلى تحسين الأوضاع في ذلك السوق.

ثالثاً - توقعات أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١١ والمخاطر المرتبطة بتلك التوقعات

- توقّع البيان نمو الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١١ وفي الأجل المتوسط محفّزاً بتنفيذ الحكومة للخطة الإنمائية وانتعاش الطلب العالمي على النفط. وتوقّع البيان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١١ بمعدل ٥.٢% مدفوعاً بنمو الناتج المحلي النفطي بمعدل ٣.٦%، والناتج غير النفطي المحفّز بالإنفاق الحكومي بمعدل يزيد عن ٦%. كما يتوقّع البيان ارتفاع معدل التضخم المحلي خلال عام ٢٠١١ ليصل إلى مستوى ٦% مدفوعاً بالتضخم المستورد.
- يتوقّع البيان تحسّناً في كلٍّ من أوضاع الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري خلال عام ٢٠١١. وعلى الرغم من توقع زيادة الإنفاق بمعدل ١٢% خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١، إلا أن البيان توقع تحسن فائض الموازنة العامة بنحو ٦ نقاط مئوية ليصل إلى ما معدله ٢٦.٥% من الناتج المحلي الإجمالي مصحوباً بارتفاع الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أيضاً تحسن فائض الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٣٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوقّع البيان كذلك نمو كل من عرض النقد بما نسبته ١٦% والتسهيلات

الائتمانية للقطاع الخاص بما نسبته ٦% على أثر مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية.

- أشار البيان الختامي إلى أن تلك التوقعات عرضةً لبعض **المخاطر المحلية** والتمثلة في مخاطر عدم تمكن الحكومة من تحقيق أهدافها في الإنفاق في إطار الخطة التنموية، وذلك بسبب العوائق البيروقراطية والجمود السياسي وبما يساهم بعدم تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ويحد من التقدم في الإصلاحات التشريعية اللازمة. من جهةٍ أخرى، أشار البيان إلى أنّ المزيد من التدهور في ميزانية الشركات الاستثمارية أو أي تأخر في إعادة هيكلتها قد يؤدي إلى زيادة تشدد القطاع المصرفي في منح الائتمان والذي قد يحد بدوره من ربحية البنوك.

- أما على صعيد **المخاطر الخارجية**، فقد أشار البيان إلى أن التدهور في البيئة الاقتصادية والسياسية والإقليمية، ولا سيّما في البحرين ومصر، يُشكّل بعض المخاطر على دولة الكويت. وتنعكس تلك المخاطر على الأوضاع المالية بصورة أساسية فيما يلي: (١) الخسائر في الاستثمارات الكويتية في دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يمكن أن يزيد من الضغوط على شركات الاستثمار. (٢) التأثير المباشر لانكشاف البنوك الكويتية في المنطقة. (٣) زيادة تكلفة التمويل الخارجي في الأجل القصير. ورجّح البيان بأن المخاطر الإقليمية يصاحبها زيادة في أسعار النفط، بما من شأنه التخفيف من حدة هذه الآثار على دولة الكويت.

- أضاف البيان أن **التوقعات الاقتصادية** تواجه مخاطر تتعلق بكل من أسعار النفط والأسواق المالية العالمية، حيث يشير البيان إلى أن دولة الكويت لديها الفوائض المالية الكافية لمواجهة أثر التقلبات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، والمالية العامة، والحساب الجاري، وذلك في الأجل القصير. وقدّر البيان السعر التوازني لبرميل النفط الخام لدولة الكويت لكل من المالية العامة للدولة (تشمل الدخل من الاستثمار) والحساب الجاري بنحو ٥١ دولار ٣٥ دولار للبرميل على الترتيب، وهذه الأسعار لا تزال أقل بكثير من سعر برميل النفط الحالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإنفاق الحكومي قد يتأثر بالانخفاض المستمر في أسعار النفط الناجم عن أي تدهور في تعافي الاقتصاد العالمي.

أ - استراتيجية النمو الاقتصادي المستدام

• على صعيد استراتيجية تعزيز النمو الاقتصادي، أشار البيان إلى التركيز المناسب للخطة الإنمائية على الاستثمارات الرئيسية المطلوبة في مجال كل من الصحة والتعليم والبنية التحتية، والاهتمام بإعداد الكوادر الوطنية للعمل في القطاع الخاص، مؤكداً على أهمية إدارة تنفيذ مشاريع الخطة بعناية، مضيفاً أنه من المتوقع أن يكون للخطة تأثير مهم على النمو في الأجل المتوسط ولاسيما في ضوء ضعف النشاط في القطاع الخاص.

• وعلى صعيد تنفيذ خطة التنمية، أشار البيان إلى أن خطة التنمية تتطلب مشاركة مهمة من القطاع الخاص من خلال إنشاء شركات مساهمة عامة. ولضمان التنفيذ الفعال لذلك، يشير البيان أنه على السلطات الكويتية القيام بالإجراءات التالية: (١) تعزيز بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتوفير قاعدة التشريعات بما يكفل اختيار وتنفيذ المشروعات في الوقت المناسب. (٢) وضع آلية للتصميم المناسب للمشاريع التنموية بعوائد داخلية مناسبة مع الحد من المخاطر على المالية العامة من خلال تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص. (٣) التأكد من مناسبة المنتج للمشاريع من خلال دراسة الجدوى وتقارير متابعة لفاعلية الإنفاق على المشاريع بما في ذلك تحقيق المشاريع لأهدافها النوعية في مجالي الصحة والتعليم. (٤) أخذ القدرة الاستيعابية وقيود العرض بعين الاعتبار لتجنب عودة التضخم. (٥) تجنب المبالغة في مديونية القطاع الخاص، ويمكن النظر في ذلك الصدد بتتويج قنوات التمويل والرقابة عليها من خلال تطوير سوق سندات الشركات.

• وفيما يخص سياسات قطاع العمل، يشير البيان إلى أنه من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في النشاط في القطاع الخاص، إلا أن سياسة العمل المعمول بها لا تتسق مع هذا الهدف، حيث تقدم الحكومة الكويتية تعويضات كبيرة للعاملين في القطاع العام (الأجور، والامتيازات) مما يرفع الأجور اللازمة للكوادر الوطنية لتحفيزها للاتجاه للعمل في القطاع الخاص. وذكر البيان أن الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع التوظيف في القطاع الخاص والتي تعتمد على التدابير الإدارية (الحد الأدنى

لمشاركة الكوادر الوطنية) تُعتبر غير فعّالة إلى حدٍ كبير وبترتب عليها زيادة التسهيلات في الاقتصاد وزيادة تكلفة الأجور، وزيادة مفرطة في الإنفاق الجاري.

ب- الإصلاح المالي على المدى المتوسط

• يذكر البيان أنّ الإصلاحات المتوسطة وطويلة الأجل في المالية العامة تساهم في الحد من الاختلالات الهيكلية التي يُعاني منها الاقتصاد الكويتي في مجال اختلالات المالية العامة، والتي تتمثل ببرامج الدعم الحكومي الكبيرة (تُشكل كلفة الدعومات المحلية ما نسبته ٢٠% من إجمالي الإنفاق العام)، والمساهمة المنخفضة للإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة، كما تُعاني الموازنة العامة للدولة من هيمنة المصروفات الجارية على الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

• يذكر البيان أنّ الإصلاح في المالية العامة يُعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق المساواة بين الأجيال في استهلاك الثروة النفطية خاصةً أنّ الفجوة الموجبة التي تحقّقها السياسة المالية في الوقت الحالي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية عن النفقات العامة ستتحول إلى فجوة سالبة على المدى المتوسط وطويل الأجل نتيجة النمو المستمر في بند المصروفات الجارية (والتي تشمل المصروفات على الأجور والمرتبات والتحويلات والإعانات المختلفة) والذي يفوق معدل الاستدامة طويلة الأجل (Long-Term Sustainability) في سياسة المالية العامة للدولة.

• يُشير البيان الختامي إلى بعض الخيارات المقترحة للإصلاحات في المالية العامة المتوسطة وطويلة الأجل في دولة الكويت، ومن أبرزها:

(١) إصلاح النظام الضريبي: رحّب البيان بالخطوات التي قامت بها السلطات في مجال إقرار ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax-VAT) والتي ستُطبّق بحلول عام ٢٠١٣ بالتزامن مع تطبيقها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما نوّه البيان إلى أنّ السلطات تدرس إدخال نظام ضريبة الدخل الشامل على الأفراد والشركات (Comprehensive Income Tax System).

٢) **التخفيض التدريجي للدعم الحكومي غير الموجه:** ويتم تحقيق ذلك من خلال تطوير شبكات أمان اجتماعي تضمن توجيه الدعم للمستحقين (Well-Targeted Safety Nets) ويمكن لنتائج التعداد السكاني أن يكون الأساس لبناء شبكات الأمان.

٣) **احتواء النمو المستمر لفاتورة الأجور في القطاع الحكومي:** ويتم ذلك بتبني الحكومة سياسة لزيادة أعداد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

ج- مزيج السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القصير

• يتوقع البيان الختامي أن استمرار التحفيز المالي في هذه المرحلة يدعم تعافي الناتج المحلي غير النفطي، ويُقدَّر البيان زيادة العجز المالي غير النفطي (الإيرادات غير النفطية ناقصًا المصروفات) بنحو ٦.٥ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٥٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للسنة المالية ٢٠١١/١٠، في حين يتوقع انخفاضه بنحو نقطة مئوية واحدة في السنة المالية ٢٠١٢/١١ ليصل إلى نحو ٥٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كما أشار البيان إلى أن زيادة الإنفاق الرأسمالي يدعم جهود التنويع متوسطة وطويلة الأجل من خلال معالجة احتياجات البنية التحتية وتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم. ورحَّب البيان بإنشاء وحدة التخطيط المالي الكلي (Macro-Fiscal Unit-MFU) في وزارة المالية والخطط المتبعة للانتقال إلى تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء.

• يتوقع البيان الختامي أن تظل السياسة النقدية موائمة (Accommodative) بما يعكس نظام سعر الصرف القائم على سلة العملات، وتدني أسعار الفائدة العالمية. ويُشير البيان إلى أن بنك الكويت المركزي قام خلال العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة وشروط الائتمان المحلية تماشيًا مع أوضاع الائتمان المحلي، وتدني أسعار الفائدة العالمية، واستمرت الإيداعات الحكومية الملموسة لدى البنوك. وأشار البيان إلى دور نظام سعر الصرف القائم على سلة العملات في التخفيف من أثر التضخم المستورد وأن ذلك الدور يبقى محدودًا في ظل الوزن الكبير للدولار في السلة.

• يُشير البيان الختامي إلى الأهمية الخاصة لسياسات الحصافة الاقتصادية الكلية (Macroprudential) في دولة الكويت. ويذكر البيان أن السياسات المالية تُعتبر خط الدفاع الأول لإدارة الدورة

المالية (Financial Cycle) التي ترتبط عادةً مع دورة النفط (Oil Cycle). وتكتسب سياسات الحصافة الاقتصادية الكلية أهمية خاصة في الكويت، أخذاً في الاعتبار مساحة الحركة المتاحة للسياسة النقدية في ظل نظام سلة العملات. هذا، ويتم تطبيق مجموعة مناسبة من أدوات الحصافة الاقتصادية الكلية لتخفيف التقلبات الدورية (Cyclical Fluctuations) في الائتمان.

- يُشير التقييم الأولي بأساليب متعددة الذي أجرته البعثة لسعر الصرف الحقيقي الفعّال (REER) إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الكويتي يتوافق إجمالاً مع المقومات الاقتصادية الأساسية.

د- تعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المالي

- يذكر البيان تحسّن الوضع المالي للبنوك الكويتية بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٠، حيث زادت نسبة كفاية رأس المال إلى نحو ١٩% في عام ٢٠١٠ مقابل نحو ١٧% في عام ٢٠٠٩، كما بلغت نسب الرفع المالي (Leverage Ratios) مستويات مريحة عند ١٣% في المتوسط. وكان الائتمان مستقرًا (Flat) في عام ٢٠١٠ نتيجة الطلب الفاتر (subdued) على الائتمان وتوخي الحذر في سياسات الإقراض المصرفي لقطاعات محددة (وبشكل أساسي العقار وشركات الاستثمار).

- انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة (Nonperforming Loan-NPL) في البنوك الكويتية إلى نحو ٨.٩% خلال عام ٢٠١٠، وذلك حسب توجيهات بنك الكويت المركزي للبنوك المحلية بشطب قروض رديئة مكوّن لها مخصصات بالكامل. ومع ذلك، تستمر البنوك المحلية وبناءً على طلب البنك المركزي في سياساتها لبناء مخصصات احترازية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتغطية أي مخاطر قد تتعرض لها مستقبلاً.

- لا يزال الوضع المالي للكثير من شركات الاستثمار محفوف بالمخاطر، حيث أعلنت عدة شركات عن خسائر كبيرة في عام ٢٠١٠، وجاءت هذه الخسائر نتيجةً لتركز استثمارات الشركات في قطاعي الأسهم والعقار، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي (حيث تُشكل

ما نسبته ٢٥% من إجمالي التزامات شركات الاستثمار كما في ديسمبر ٢٠١٠). هذا، ويتوقع المشاركون في السوق أن تشهد شركات الاستثمار المحلية بعض الاندماجات، إلا أن التحرك بهذا الاتجاه سيكون محدودًا بسبب طبيعة الشركات الكويتية العائلية والتي تحد من إمكانيات الاندماج، بالإضافة إلى عدم وجود نظام سريع و ذو كفاءة للتسوية، ونقص الخبرة لدى المحاكم الكويتية فيما يتعلق بقضايا القطاع المالي.

- تشير نتائج اختبارات الضغط (Stress Test) التي أجرتها البعثة إلى أن القطاع المصرفي يمكنه تحمل صدمات ملموسة (Significant Shocks). وعلى العكس، تظهر نتائج اختبارات الضغط لعينة من شركات الاستثمار قدرة محدودة جدًا على الصمود أمام الصدمات.
- أشاد البيان بالخطوات التي اتخذتها دولة الكويت في مجال تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ٢٠١٠ (Financial Sector Assessment Program - FSAP)، حيث أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٠ تعليمات جديدة لشركات الاستثمار تضع حدود احترازية كمعيار الرفع المالي (Leverage Ratio)، ومعيار السيولة السريعة (Quick Ratio)، ومعيار الاقتراض الخارجي (Foreign Exposure). وعلى صعيد هيئة أسواق رأس المال، فقد صدرت اللائحة التنفيذية والنظام الداخلي ومن المتوقع أن تبدأ الهيئة في ممارسة دورها الإشرافي في سبتمبر ٢٠١١. كما تجري حاليًا صياغة مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding- MOU) بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق رأس المال لتحديد نطاق مسؤولياتهما الرقابية على شركات الاستثمار. كما قام بنك الكويت المركزي بالتأكيد على إجراء اختبارات الضغط بشكل دوري واعتماد نظام الإنذار المبكر (EWS-Early Warning System)، وأشار البيان إلى قيام بنك الكويت المركزي بإدخال تحسينات كبيرة في الرقابة على القطاع المصرفي وخاصة في مجال جمع البيانات وتحليلها، واستكمال عملية الانتقال من الرقابة على أساس الالتزام (Compliance-based Supervision) إلى الرقابة على أساس المخاطر (Risk-based Supervision).

- يُشير البيان الختامي إلى الجهود التي بذلتها السلطات الكويتية لإنشاء وحدة خاصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ عام ٢٠٠٢. إلا أن هذه الجهود بحاجة إلى تعزيز في عدة مجالات، ولاسيما تجريم عمليات تمويل الإرهاب، وبنية ومهام وحدة التحريات المالية، وتحديد إطار الإشراف لجهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن للسلطات الاستفادة من توصيات التقييم المشترك المقرر اعتماده في يونيو من عام ٢٠١١. وفي هذا

الإطار، ينبغي على وجه السرعة، إصدار قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال^٣ (FATAF-Financial Action Task Force).

هـ- أمور أخرى

- يُشيد البيان الختامي بالتقدم الذي تم إحرازه في تحسين النظام الإحصائي في دولة الكويت، مشيراً إلى الحاجة لمزيد من الجهد في هذا الصدد. وأشاد البيان بإجراءات بنك الكويت المركزي في إعداد وإصدار الإحصاءات النقدية والمالية الشاملة وفي الوقت المناسب والتقدم الملموس مؤخراً في إعداد بيانات ميزان المدفوعات (Balance Of Payments-BOP) من خلال الاستفادة من الدعم الفني الذي قدمه صندوق النقد الدولي. كما أشار البيان إلى التغييرات الحاصلة في الإدارة المركزية للإحصاء وخاصة في مجال القيادة والهيكل التنظيمي، والتقدم الحاصل مؤخراً في مجال تحسين توقيت إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI- Consumer Price Index)، إلا أن الحسابات القومية بالأسعار الثابتة لا تزال تعاني من التأخر الكبير (أحدث إصدار يغطي عام ٢٠٠٧)، ويشجع التقرير السلطات الكويتية على الاستمرار في دعم جهود الإدارة المركزية للإحصاء لضمان تنفيذ خطط تطوير جودة ودورية إصدار الإحصاءات.

^٣ تتبع مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الأمم المتحدة.

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

متوقعة		أولية		البيان
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠		
(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)				الحسابات القومية والأسعار
٥٢.٣	٤٨.٧	٣٨.١		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)
٧.٤	٢٨.٠	٢٠.٨		- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الجارية
١٠.٢	١٢.٣	١٠.٠		- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية
٥.٥	٥.٢	٣.٣		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
٤.٥	٣.٦	٣.٢		- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
٦.١	٦.١	٣.٤		- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
١٠٥.٨	١٠٥.٠	٧٦.٤		سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)
٢.٥	٢.٤	٢.٣		إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)
٣.٥	٦.١	٤.١		الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)				عمليات الموازنة (المالية العامة)
٦١.٤	٦١.٨	٥٩.٢		الإيرادات العامة، ومنها:
٥٠.٨	٥١.٩	٤٨.٥		- الإيرادات النفطية
٨.٢	٧.٥	٧.٩		- الدخل من الاستثمار
٣٥.١	٣٥.٣	٣٨.٣		الإتفاق العام
٢٩.٤	٣٠.١	٣٣.٦		- الإتفاق الجاري
٥.٧	٥.٢	٤.٧		- الإتفاق الرأسمالي
٢٦.٣	٢٦.٦	٢٠.٨		العجز / الفائض الكلي
١٤.٨	١٥.٨	١٠.٥		العجز / الفائض الكلي بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة
(مليون دينار كويتي)				النقود والائتمان
٣٢.٨	٢٩.٨	٢٥.٦		عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن ٢)
١٠.٢	١٦.٢	٣.٠		معدل النمو (%)
٢٥.٩	٢٣.٥	٢٠.٠		- شبه النقد
٧.٠	٦.٣	٥.٦		- الكتلة النقدية (ن ١)
٢٩.٥	٢٦.٨	٢٥.٢		التسهيلات الائتمانية
١٠.٢	٦.٢	٠.٤		معدل النمو (%)
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)				قطاع التجارة الخارجية
٣٦.٦	٣٧.٨	٣٢.٧		فائض الميزان التجاري
٣٤.٢	٣٤.٦	٢٨.٩		فائض الحساب الجاري